الأمم المتحدة

A/60/PV.79

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٧٩**

الاثنين، ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستنظر الجمعية العامة بعد ظهر هذا اليوم أولا في تقارير اللجنة الخامسة عن البنود ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٢٢ مع ١٢٤، ١٢٨، ١٢٩ و ١٣٦، و ١٢٢ من جدول الأعمال.

إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية العامة اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لذا ستقتصر البيانات على تعليل التصويت. وإن مواقف الوفود من توصيات اللجنة الخامسة تم توضيحها في اللجنة وهي ترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

اسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، على أن

”تقتصر الوفود قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة.“

واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، تقتصر تعليلات التصويت على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

قبل أن نبدأ بالبت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في اتخاذ القرارات بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة، ما لم يتم إخطارنا بخلاف ذلك مسبقا. وهذا يعني أنه أينما أجري تصويت مسجل أو منفصل، سنتبع نفس الإجراء. وأرجو أيضا بالنسبة إلى التوصيات التي اعتمدت من دون تصويت في اللجنة الخامسة أن نتمكن من اعتمادها من دون تصويت.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-34357 (A)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/609/Add.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار واحد، أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار من دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٠/٢٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

تقريرا اللجنة الخامسة (A/60/608/Add.1 و Add.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تنظر الجمعية في تقريري اللجنة الخامسة بشأن هذا البند.

طلب وفد الولايات المتحدة الكلمة تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

السيد والاس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن الولايات المتحدة تقدر وتؤيد عمل الأمانة العامة فيما يتعلق بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، وخاصة جهود الأمين العام المساعد فريتز رويتر بالمكتب المعني بالخطة، لتنفيذ مشروع يحقق الكفاءة من حيث التكاليف. ونؤيد هذا المشروع والتجديدات التي تشتد إليها الحاجة لجعل مرافق الأمم المتحدة آمنة ومأمونة. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء الأخرى للتوصل إلى قرار نهائي بشأن استراتيجية المشروع. ونتطلع إلى التعاون مع الأعضاء كافة لاتخاذ قرارات على أساس ناجح. فهذا مشروع عاجل لضمان أن يعمل جميع موظفي الأمم المتحدة في بيئة آمنة ومأمونة.

ويكتسي اتخاذ الجمعية العامة لقرار بشأن استراتيجية الخطة أهمية كبيرة. وضماناً لإحراز تقدم مستمر في هذا المشروع، نوافق على اعتماد مبلغ ٢٣,٥ مليون دولار لمتابعة أنشطة ما قبل البناء، واستناداً إلى تأكيدات قوية من الأمانة العامة، نتوقع أن الأمم المتحدة لن تحتاج إلى استخدام مبلغ الـ ٧٧ مليون دولار المرصود قبل الدورة المستأنفة الثانية للجنة الخامسة. وبحلول تلك الدورة، نأمل أن تكون الدول الأعضاء في وضع يمكنها من التوصل إلى قرار نهائي بشأن استراتيجية للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. ونتعهد بالعمل بشكل بناء والتعاون من أجل حل جميع المشاكل المعلقة. وفي ذلك الوقت، وما لم يُتخذ قرار بشأن استراتيجية المشروع، لن تشارك الولايات المتحدة في توافق الآراء بشأن هذا القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية الآن مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها الوارد في A/60/608/Add.1.

نبت الآن في مشروع القرار المعنون ”المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧“. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٠/٢٥٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها الوارد في A/60/608/Add.2.

نبت الآن في مشروع القرار المعنون ”الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية“. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٠/٢٥٦).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب وفد الجمهورية العربية السورية الكلمة تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

السيد النُقَري (الجمهورية العربية السورية): انضم وفدي إلى توافق الآراء لدى اعتماد هذا القرار، وخاصة الجزء الأول المتعلق بتمويل البعثات السياسية الخاصة، وقبل إيضاح فهمنا لهذا الانضمام أود أن أعبر عن تقدير وفدي الكبير للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في إطار تنفيذ مهامه الموكولة إليه بموجب الميثاق.

كما أود أن أؤكد أن انضمامنا إلى توافق الآراء إنما جاء في إطار المرونة التي يمارسها وفدي لتسهيل عمل منظمتنا الدولية وتعبيرا منا عن احترامنا لدورها والمهام الملقاة على عاتقها.

عندما اعترض وفدي على الولاية التي تتصل بسورية، فإننا انطلقنا من ضرورة احترام الميثاق وضرورة التقيد بأن تكون مقترحات الميزانية منسجمة تماما مع القرار ٥٥/٢٣١. وأود أن أؤكد أن انضمامنا إلى هذا القرار يأتي وفقا للفهم التالي: أن ولاية القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) واضحة، وقد نفذت الجمهورية العربية السورية كل ما يرتبط بها من هذه الولاية، كما أقر بذلك مجلس الأمن؛ وأن مؤشري الإنجاز الأول والثاني حول ترسيم الحدود وإقامة العلاقات الدبلوماسية والواردين في ميزانية المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) يخالفان الولاية الممنوحة بموجب القرار المذكور؛ وأن مسألتي إقامة العلاقات الدبلوماسية وترسيم الحدود بين بلدين هما مسألتان تقعان في صميم السلطان الداخلي للدول الأعضاء ولا يجوز لأجهزة الأمم المتحدة، ومنها مجلس الأمن، أو للأمانة العامة التدخل فيهما، وذلك انسجاما مع الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، ونصها كما يلي: ”ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما“؛ وضرورة احترام الفقرتين التاسعة والعاشرة من منطوق القسم الأول من القرار بشكل دقيق وصارم عند النظر في الولاية الممنوحة للمبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

ختاما، يرجو وفدي أن يتم عكس الموقف الذي أدلى به وفدي في الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٤.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال

تخطيط البرامج

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/747)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٠/٢٥٧).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٥ من جدول الأعمال.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

خطة المؤتمرات

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/601/Add.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٦/٦٠ باء).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٧ من جدول الأعمال.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/748)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٥٨/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٣٠ من جدول الأعمال.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/604/Add.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٥٩/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٣٢ من جدول الأعمال.

البنود ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٨ و ١٢٩ (تابع) **والبند ١٣٦ من جدول الأعمال**

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/831)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٩ من تقريرها باعتماده.

سأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان، الذي يرغب في التكلم تعليلا لتصويته قبل التصويت.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن تأييده للأمين العام في التزامه بإصلاح المنظمة حتى يتسنى لها الاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات الراهنة ولجعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة وقابلية للمساءلة. وما فتئنا نشارك فعليا وبشكل بنّاء في المناقشة المتعلقة بهذا التقرير المعنون ''الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي''، وسنواصل مشاركتنا النشطة فيما يجري من مناقشات في المستقبل.

ويرى وفدي أيضا أن كثيرا من المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام لا تستلزم اتخاذ إجراء تشريعي في الوقت الرهن، كما أوضحت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (A/C.5/60/735)، وهي محقّة في ذلك. ولذا يحث وفدي الأمين العام على تنفيذ التدابير التي تتيح له المضي في هذه العملية بدون إجراء تشريعي.

وقد تقدم وفدي في اللجنة الخامسة يوم ١٧ نيسان/أبريل بطلب متواضع إلى مقدمي مشروع القرار A/C.5/60/L.37/Rev.1، قبل التصويت عليه داخل اللجنة الخامسة، بعدم التماس اتخاذ إجراء. وكانت تلك مناشدة منا لعدم الإخلال بالممارسة المرعية منذ أمد طويل بالعمل على أساس توافق الآراء داخل اللجنة الخامسة والاستمرار في المفاوضات بنية حسنة.

وقد بذل الأمين العام من جانبه جهدا مخلصا للحفاظ على ممارسة توافق الآراء الراسخة والقيّمة، وذلك بتقديم اقتراحاته بشأن المقترحين ٢٠ و ٢١. ويعرب وفدي عن تقديره لجهود الأمين العام في هذا الصدد. ونعرب عن تقديرنا أيضا للجهود التي بذلتها مجموعة الـ ٧٧ والاتحاد الأوروبي في اللحظة الأخيرة. وكان من دواعي أسفنا عدم التوصل إلى اتفاق من خلال تلك الجهود.

ويتمثل موقفنا طوال الوقت بالنسبة لهذه المسألة في أنه كان من الأفضل كثيراً للجنة الخامسة أن تبلغ الجلسة العامة بمجالات الاتفاق والاختلاف بأمانة ودقة حتى يمكنها النظر في الطريق قدما إلى الأمام. ومن المؤسف أن ذلك لم يحدث. ويؤسفنا أنه كان من الضروري بالرغم من كل الجهود المبذولة إجراء تصويت في نطاق اللجنة الخامسة.

وقد بذلتم أنتم شخصيا يا سيدي الرئيس بعض الجهود خلال الأيام القليلة الماضية لتجنب إجراء تصويت في الجلسة العامة في ظل أوضاع معينة. ومرة ثانية نأسف لأن جهودكم لم تؤت ثمارها. ويشعر وفدي بالإحباط لأننا اضطررنا إلى التصويت على مشروع القرار A/C.5/60/L.37/Rev.1، الذي من الواضح أنه لم يحظ بتوافق في الآراء. وكان التصويت داخل اللجنة الخامسة خرقا للممارسة المرعية منذ أمد طويل بتحقيق توافق الآراء في اللجنة.

ومن دواعي أسفنا أن نضطر اليوم إلى التصويت من جديد في الجلسة العامة على هذه المسألة. ولن يكون أمام وفدي خيار، للأسباب التي ذكرتها، سوى الإدلاء بصوت سلبي. وسوف تبعث نتائج التصويت برسالة قوية، أقرب إلى أن تكون سلبية منها إيجابية. ولن يكون هناك فائزون في هذا التصويت، وإن كان هناك أي خاسرين، فسيكون الخاسر هو إصلاح المنظمة. وفي حالة اعتماد مشروع القرار، من المحتمل أن يفسر على أفضل الاحتمالات بأنه رفض للإصلاحات الضرورية أو إرجاء لها. لذلك نطلب إلى الوفود التي تشعر بعدم الرضا عن توجيه هذه الرسالة أن تصوت معارضةً له أو أن تمتنع عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تتخذ الجمعية الآن قرارا بشأن مشروع القرار المعنون ”الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي“.

نشرع الآن في إجراء تصويت مسجل، على النحو الذي جرى في اللجنة الخامسة.

أجرى تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الإتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، بالاو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

النرويج، أوغندا

اعتُمد مشروع القرار بأغلبية ١٢١ صوتا مقابل ٥٠ صوتا، وامتناع عضوين عن التصويت (القرار ٦٠/٢٦٠).

[في وقت لاحق أبلغ وفد أرمينيا الأمانة بأنه كان يعتزم الامتناع عن التصويت.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات تعليلا لتصويتهم على القرار الذي اتُّخذ من فوره.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي ببيان عام باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

ترجو مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعد اتخاذ هذا القرار، أن نمضي جميعا في طريقنا ونعالج مسألة إصلاح الأمم المتحدة. وثمة مسائل كثيرة تنتظر منا قرارا جماعيا، وحان الوقت لكي نركز على المستقبل ونساعد على تعزيز المنظمة. وقد أثبتنا في المحضر في كثير من المناسبات أننا نرحب بالمقترحات المقدمة لنا من الأمين العام والتي ستساعد في تعزيز قدرة المنظمة على تنفيذ الولايات المنوطة بها على نحو أكثر فعالية وتمكينها من خدمة مصالح جميع الأعضاء.

وقد أيدت مجموعة الـ ٧٧ والصين عددا من الإصلاحات الرئيسية. فقد أيدنا إقرار الموارد اللازمة لمجلس حقوق الإنسان، الذي سيجري التصويت عليه غدا. ومجموعة الـ ٧٧ والصين هي التي ناضلت من أجل تمويل مكتب لدعم بناء السلام من موارد جديدة يمكن التنبؤ بها وليس من داخل مستويات الميزانية الحالية أو من خلال إنشاء وظائف مؤقتة.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين هي التي تريد أن تكفل زيادة تعاملنا مع التحديات الإنمائية بطرق عملية وملموسة. واليوم ما زلنا ننتظر من شركائنا في المفاوضات أن ينضموا إلى توافق في الآراء يضيف إلى الشراكة العالمية من أجل التنمية، التي أكدها مؤتمر القمة في شهر أيلول/سبتمبر.

وقد كان لنا دور فعال نحن الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين في الموافقة على مبلغ ١٠٠ مليون دولار الذي احتاج إليه الأمين العام بصفة عاجلة للشروع في الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. والبلدان النامية هي التي تصر دائما على أن يتلقى الأمين العام موارد كافية وموثوقة للاضطلاع على نحو فعال بالمهام العديدة الخاصة بالمنظمة. كما كانت مجموعة الـ٧٧ والصين هي التي أيدت مستوى الميزانية الذي طلبه الأمين العام في عام ٢٠٠٤، وليس فرض حد أعلى على إنفاقه.

ومنذ اعتماد الوثيقة الختامية في أيلول/سبتمبر الماضي، أيدت مجموعة الـ ٧٧ والصين إنشاء مكتب الأخلاقيات، ووضع سياسة حماية الوشاة في صيغتها النهائية، وزيادة قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على التحقيق والمراجعة.

من الواضح إذن أن الإشارة إلى أن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشكل ما تعترض سبيل الإصلاح أو تؤخر القيام به مضللة على أفضل الفروض، وعارية تماما عن الصحة على أسوئها.

ونريد أن نطمئن جميع الدول الأعضاء إلى أن القرار الذي اتخذناه من فورنا لا يؤخر أو يمنع إصلاح الأمم المتحدة بأي حال من الأحوال. وفي الواقع، فإن قراءة متأنية للقرار ستوضح أن العديد من الاقتراحات الواردة فيه مقصود بها أن تمضي قدما بهذه المنظمة بل وتجعلها منظمة أفضل. ويشمل جزء كبير من القرار مجالات هناك اتفاق عام بين الدول الأعضاء على أهميتها وضرورتها. والاستثناءات هي تلك الاقتراحات التي ستؤدي إلى تعديل إشراف الدول الأعضاء من خلال الجمعية العامة.

وبالإضافة إلى مسائل الحكم، كانت عناصر القرار التي اختلفنا بشأنها مع الشركاء في المفاوضات تتعلق بإنفاذ

الأهداف المتصلة بالمساواة بين الجنسين في الأمانة العامة؛ وضمان التمثيل الجغرافي العادل في التوظيف لدى الأمانة العامة، وخاصة في المستويات العليا؛ وزيادة الفرص في مجال المشتريات للبلدان النامية. وتلك العناصر مهمة للبلدان النامية، والقول إن الكفاح لأجلها من شأنه أن يصرف النظر عن مبادرات الإصلاح التي قدمها الأمين العام أمر مضلل حقا.

وجميع الموجودين في قاعة الجمعية هذه يعلمون أن هذه المنظمة لا تعكس الطابع الدولي لعضويتها، وخاصة في المستويات العليا التي تبدو محتكرة من جانب مواطني بعض البلدان. وذلك بالرغم من النداءات المتكررة التي أطلقتها الجمعية العامة بشأن المسألة. كما أنه غير صحيح القول إن مواطني البلدان النامية نوعا ما أقل كفاءة وغير قادرين على الوفاء بالمعايير التي حددناها لموظفينا المدنيين الدوليين في ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب على الأمانة العامة أن توقف الاكتفاء بمجرد الكلام عن النداءات الرامية إلى ضمان توازن أكبر بين الجنسين وتمثيل جغرافي أكثر عدلا في تعيين موظفيها وترقيتهم. وقرارنا يطلب مجرد أن تقدم اقتراحات بإدراج الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل في تقرير أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. والقول إن تلك الطلبات ستؤدي إلى تأخير اقتراحات الأمين العام أو وقف ممارسة الإصلاح قول غير صحيح.

إن تقرير حزيران/يونيه عن المشتريات سيوضح، في جملة أمور، اقتراح الأمين العام بالمضي نحو استخدام مفهوم الوكالة الرائدة، في الحالات التي قد لا تنطبق عليها أحكام قرارات الجمعية العامة. وقرارنا يطلب مجرد إجراء تقييم للضوابط الداخلية لتلك المنظمات بغية ضمان الإشراف الفعال. وبالتالي فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين لا تؤخر الإصلاح بطلبها أن تتلقى الدول الأعضاء تأكيدات بأن قرارات الجمعية العامة سيتم احترامها وبأن توضع ضوابط داخلية فعالة.

وفي الختام، تؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين الأمين العام بصفته المسؤول الإداري الرئيسي للأمم المتحدة. والأمين العام انتخبته الدول الأعضاء وبالتالي نؤمن بأنه مسؤول أمام الجمعية العامة. ولذلك السبب، لم نفهم بل لم نقبل الفكرة القائلة إنه، إذا أُريد للأمين العام أن يضطلع بمهامه، فإن ذلك يجب أن يرافقه حرمان أغلبية الدول الأعضاء من الحق في إبداء الرأي بشأن إدارة الأمم المتحدة. وواصلت مجموعة الـ ٧٧ والصين التأكيد على أن إحلال ما يسمى بمجموعة صغيرة ولكنها تمثيلية للدول الأعضاء محل دور جميع الدول الأعضاء في الاضطلاع بمسؤوليات الإشراف التي تتحملها الجمعية العامة يمثل محاولة لمنع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من الاضطلاع بالدور المستحق لها.

السيد فانزلتز (النمسا) (تكلم بالانكليزية): أود، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أن أشدد على أن إصلاح الإدارة أمر حيوي لتعزيز الأمم المتحدة. ونرحب بتقرير الأمين العام، المعنون ''الاستثمار في الأمم المتحدة''، ونشجع الأمين العام على مواصلة مساعيه للإصلاح. ونود أن نشهد توضيحا أكثر تفصيلا لتلك الاقتراحات، ونلتمس من الأمين العام أن يتخذ إجراء في تلك المجالات التي لا يلزم فيها إسناد ولاية تشريعية.

ولم يكن في وسع الاتحاد الأوروبي أن يوافق على اتخاذ القرار الحالي، نظرا لأنه لا يبرز الشواغل الجوهرية لأعضاء الاتحاد وللبلدان الأخرى. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي، في هذه المرحلة المبكرة، وانتظارا لمعلومات أكثر تفصيلا وبدون تقديم طلب للبت في الاقتراحات، ألا ترفض الاقتراحات بشكل انتقائي أو تعدل أو تغلف شروط.

والاتحاد الأوروبي، كما يعلم الجميع هنا، بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق للآراء على القرار. وفشلت تلك الجهود. وطلب البت في قرار غير متوافق عليه أسفر عن إجراء تصويت. وذلك أمر يدعو إلى الأسف. فالقرارات بشأن المسائل السياسية الحساسة تستلزم تأييد جميع الدول الأعضاء.

وخلال التطورات المفضية إلى اتخاذ القرار، شهدنا انهيار مبدأ توافق الآراء في اللجنة الخامسة، وهو أمر ينبغي أن يشكل مصدر قلق بالغ لنا جميعا. ويلزم بذل جميع الجهود لاستعادة أساليب العمل القديمة للجنة.

وآن الأوان الآن لاتخاذ نهج استشرافي. ونحن بحاجة إلى إعادة تهيئة مناخ من الثقة والتعاون. ويلزم أن ننخرط في اتخاذ القرار القائم على توافق الآراء. ويلزمنا جميعا أن نعمل معا لجعل الأمم المتحدة منظمة أقوى.

الآنسة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا، أود أن أشرح بإيجاز تصويتنا معارضين للقرار ٦٠/٢٦٠.

لقد حددنا شواغلنا حيال كل من الإجراء والمضمون حينما تم البت في مشروع القرار في اللجنة الخامسة بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل. ولا أعتزم أن أكرر ذكر تلك الشواغل، بالرغم من أن اعتراضاتنا تظل ثابتة، ونكرر أملنا، الذي أعربنا عنه حينئذ، بأن يشرع الأمين العام بالولايات المسندة إليه بالفعل.

وشعرنا بخيبة أمل عميقة لأنه، بالرغم من الجهود لتفادي ذلك، فإن تقديم مشروع قرار لم يكن عليه توافق واضح للآراء مضى في اللجنة الخامسة، مما لم يترك لكندا وأستراليا ونيوزيلندا خيارا سوى التصويت ضد مشروع القرار. ونؤمن إيمانا قويا بأنه ينبغي، في المستقبل، أن تعاد ممارسة اتخاذ القرار بتوافق الآراء في اللجنة الخامسة وأن يتم تجديد مناخ الثقة.

وبتلك الروح الإيجابية، من المشجع أن العديدين تكلموا، خلال الأيام القليلة الماضية، عن الحاجة إلى التطلع إلى المستقبل، والنظر إلى الأمام وإلى توجيه جهودنا نحو إحراز أكبر تقدم ممكن خلال الأسابيع المقبلة. والسفير كومالو، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أكد من فوره مجددا على ذلك الالتزام ونحن نرحب بعباراته. وتجديد جهودنا يمثل في الواقع تحديا لنا جميعا. وستواصل كندا وأستراليا ونيوزيلندا العمل مع الأمين العام وجميع الدول الأعضاء بشأن إصلاح الإدارة.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أدلت الولايات المتحدة، في ٢٨ نيسان/أبريل، ببيان في اللجنة الخامسة تعليلا لتصويتها على هذا البند. وما زال ذلك الموقف قائما. ونظرا لأن الآخرين تكلموا في مناسبة التصويت اليوم، أود أن أوضح العديد من النقاط الإضافية.

إن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا قويا الأمم المتحدة الشديدة التركيز على التصدي لتحديات العالم اليوم بسبل كفؤة وفعالة. ونظر اللجنة الخامسة في تقرير الأمين العام عن الإصلاحات الإدارية للأمم المتحدة كان من المفترض أن يشكل جزءا هاما لعملية تؤدي إلى منظمة أكثر كفاءة وفعالية – وهي عملية بدأها قادتنا العام الماضي بتوافق آرائهم التاريخي على الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي.

وللأسف، يثير التصويت على الإصلاحات الإدارية في اللجنة الخامسة، فضلا عن التصويت الذي أُجري اليوم في الجمعية العامة، دواعي قلق عميق حيال خرق مبدأ اتخاذ القرار بتوافق الآراء الذي ظل يشكل ممارسة اللجنة الخامسة

لعقدين تقريبا. وأود مجرد أن أستعرض لمدة دقيقة كيفية تطور تلك الممارسة.

من منظور الولايات المتحدة، تطورت الممارسة لأن الولايات المتحدة كانت، في منتصف الثمانينات، تخسر مرارا وتكرارا أمام تصويت الأغلبية في اللجنة الخامسة على المسائل الهامة المتعلقة بالميزانية. وكانت النتيجة أن الكونغرس في الولايات المتحدة احتجز مخصصات كبيرة من الاشتراكات المقررة على الولايات المتحدة، ولذا فإن ممارسة اتخاذ القرار بتوافق الآراء في هذه المنظمة حيال المسائل المتعلقة بالميزانية يُقصد بها أن تعكس بوضوح آراء جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وخلال الأعوام العشرين الماضية، ومنذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، كانت هناك شكوك حول مسألة ما إذا كان نهج إقرار الميزانية بتوافق الآراء يصلح لتحقيق الأغراض التي وُضِع من أجلها في المقام الأول. وفي حقيقة الأمر أن الحالة اليوم، كما يعكسها التصويت الذي أجري اليوم، تثير ذلك التساؤل من جديد. وفي الواقع، غالبا ما تكون نتائج اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء في اللجنة الخامسة مشابهة للتصويت الذي جرى اليوم، وبالتالي، عندما يوجه إلينا السؤال، من جانب الكونغرس أو أي جهة أخرى، ”ما هو التوزيع الحقيقي للآراء في الأمم المتحدة حول مسائل الميزانية؟“ فإننا نستطيع أن نقول بإنصاف إن ذلك التوزيع يعكسه التصويت الذي جرى اليوم.

وبالتالي، قد يسأل المرء عما هي الفائدة التي تجنى من عملية توافق الآراء. ونحن نرى أن الكثير من العناصر المرتاحة في إدارة هذه المنظمة ينبغي أن تخضع الآن للتمحيص كما اقترح الأمين العام وآخرون. وما زلنا عند رأينا بشأن اتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل الميزانية على أساس توافق الآراء، ولكننا نقيم بعناية كيف تسير العملية بالفعل، حيث أن الأمر يقتضي ذلك بعد مرور ٢٠ عاما.

السيد أرياس كارديناس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يدلي ببيان عام. ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن أمتي تؤمن بالحوار البناء وتمارسه. فالحوار هو أداة أساسية للوصول إلى اتفاق، وهو لا غنى عنه في هذا المحفل إذا كان لنا أن نجعل المنظمة أكثر كفاءة وجدارة بالثقة، حيث تمكن آليات المساءلة الدول الأعضاء من ممارسة السلطة الموكلة إليها وفقا للميثاق والنظام الداخلي للجمعية العامة. ونحن نسلِّم بأن توافق الآراء هو أفضل السبل للتوصل إلى اتفاق لأن السعي إلى المصلحة الجماعية ينبغي أن تكون له الأسبقية على المصالح الفردية.

إن الدول الأعضاء هي صاحبة الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة وميزانية المنظمة من خلال الجمعية العامة. وينبغي للأمانة العامة أن تركز جهودها على ضمان وتيسير صلاحيات الدول الأعضاء، آخذة في الحسبان مبدأ تساوي السيادة بين جميع الدول المكرس في المادة الثانية من الميثاق.

ومشروع القرار الذي اعتمد للتو يعكس أكبر درجة من الاتفاق حول المسائل المعروضة على الجمعية العامة. ولكن ينبغي أن يكون واضحا أن هذا الاتفاق لم يتم التوصل إليه من خلال التوافق في الآراء، بل من خلال أسلوب إجراء التصويت، وهو أسلوب ديمقراطي أيضا، وقد اتبع لأن بعض المقترحات القليلة الواردة استهدفت تقويض دور الجمعية العامة، وكانت بالتالي ستعرض للخطر الطبيعة الحكومية الدولية للمنظمة.

إن عملية إصلاح الأمانة العامة ينبغي أن تكون متعددة الأطراف. ويجب أن تكون شفافة وأن تقوم على المشاركة، وأن تؤدي دورا أساسيا، وألا تنحاز إلى مصالح خاصة لدول أعضاء معينة أو لمجموعة من الدول. ولا يمكن لبلدي أن يسمح بمنح تفويض بشأن سيادته لبلدان أخرى. ونحن بحكم تقاليدنا التاريخية، لا نقبل آليات تفاوض تستثني أية دولة عضو ولا يمكن أن نقبلها في المستقبل. وتلك الممارسات – التي شهدناها مؤخرا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وأثناء اعتماد الميزانية في كانون الأول/ديسمبر – تضعف نتائج المفاوضات. وفي هذا الشأن، يلتزم بلدي بمواصلة مشاركته البناءة في المفاوضات التي ستجري في المستقبل لكي نضمن أن تأخذ عملية الإصلاح بعين الاعتبار آراء وتطلعات جميع الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البنود ١٢٢، و ١٢٤، و ١٢٨، و ١٢٩، و ١٣٦ من جدول الأعمال.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/609/Add.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية العامة مشروع مقرر أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها. وسنبت الآن في مشروع المقرر المعنون ''المسائل المؤجل النظر فيها إلى المستقبل''. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ١٢٢ وفي جميع تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها.

بيان أدلى به الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اختتمت الجمعية العامة الآن نظرها في مختلف تقارير اللجنة الخامسة واعتمدت التوصيات الواردة فيها. وكما هو معلوم، اعتُمد مشروع القرار المعنون ''الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي'' (الفقرة ٩، A/60/831) بإجراء تصويت مسجل على غرار النهج الذي اتبعته اللجنة الخامسة. وبينما يمكن النظر إلى إجراء التصويت كإجراء عادي في الجمعية العامة، نحن نعلم جميعا أن مشاريع القرارات التي توصي بها اللجنة الخامسة من خلال إجراء التصويت ليست ممارسة عادية من جانب تلك اللجنة.

ولذلك، ينبغي النظر إلى هذا التصرف الذي جرى اليوم على أنه انحراف عن ممارسة جرى اتباعها لعهد طويل من جانب اللجنة الخامسة. فعلى مدى عقدين تقريبا، ظلت مشاريع القرارات المقدمة من اللجنة الخامسة تعتمد بدون إجراء تصويت. وكانت آلية توافق الآراء هي الصفة المميزة لعمل تلك اللجنة. وكما يعلم الجميع، فإن هذا التقليد القائم على توافق الآراء بالنسبة للقرارات المتعلقة بالمسائل الإدارية والمالية جرى قبوله والترحيب به بصفة عامة. إذ أنه يساعد على ضمان المصالح الطويلة الأجل للأمم المتحدة، وكذلك للدول الأعضاء، الكبيرة منها والصغيرة، والغنية منها والفقيرة.

وإزاء هذه الخلفية، وكما فعل الأمين العام، فإنني أعرب عن أسفي لأن الجمعية العامة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار الذي اعتمد للتو، على الرغم من جميع الجهود التي بذلت من أجل التوصل إلى اتفاق عن طريق المفاوضات في اللجنة الخامسة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتقدم بالشكر إلى جميع الأعضاء على عملهم بدون كلل، ليلا ونهارا، بهدف التوصل إلى أفكار خلاقة تمكن من التوصل إلى توافق في الآراء خلال الأسابيع القليلة الماضية.

ولكن – وهذا ما أكده عدد من المتكلمين اليوم – يجب ألا ندع ذلك يقودنا إلى الخمول وإلى المناقشات غير المجدية حول السبب في عدم استطاعتنا التوصل إلى اتفاق أو ما هو الخطأ الذي حدث. وبدلا من ذلك، علينا أن نتطلع إلى الأمام وأن نوحد قوانا من أجل المهام التي عهد إلينا بتنفيذها قادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ومن الضروري أن نستعيد نهج توافق الآراء في اللجنة الخامسة. ولا بد لنا من مواصلة العمل لتحقيق أوسع اتفاق ممكن بشأن جميع مسائل الإصلاح المعروضة علينا.

حتى الآن يمكننا لنا أن نفخر بإنجازاتنا. وقد ذكر السفير كومالو بعضا منها. وعن طريق مفاوضات مفتوحة وشفافة واشتمالية، أنشأت الجمعية العامة في دورتها الستين لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. وفي وقت لاحق من بعد ظهر اليوم، آمل أن تبت الجمعية العامة في مشروع قرار يتعلق بانتخاب سبعة أعضاء من اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام. وبذلك سنخطو خطوة إضافية صوب جعل بناء السلام حقيقة في الميدان، الأمر الذي انتظرناه وقتا طويلا.

وسنشرع يوم غد في أول انتخابات تاريخية لـ ٤٧ عضوا في مجلس حقوق الإنسان. والمفاوضات بشأن المسائل الحاسمة لإصلاح وتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي نأمل أن تكون في مراحلها الختامية. وتم البدء بالمشاورات الهامة حول البيئة وإنعاش الجمعية العامة. وفي وقت لاحق من هذا الأسبوع، ستبدأ مشاورات غير رسمية حول رسم استراتيجية مكافحة الإرهاب. وبهذا، فإن عملية الإصلاح تستمر في عدة جوانب من جوانبها.

وبغية الامتثال بفعالية لمبادئ الميثاق وأهدافه، اعترف رؤساؤنا في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ بأننا نحتاج إلى أمانة عامة كفؤة وفعالة وخاضعة للمساءلة. وفي الأشهر المقبلة ستركز جهودنا بصورة متزايدة على تلك المسائل. ومن الحتمي أن نمضي قدما ونتناول إصلاح الأمانة العامة والإدارة بروح ايجابية، مثلما أبرزته عدة وفود اليوم. ومن المهم أيضا أن تنخرط كل الدول الأعضاء وتشارك مشاركة تامة في العمل. إنها مهمة مشتركة لنا جميعا.

وأعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكن إحراز تقدم حقيقي في المسارات الثلاثة التالية.

أولا، أثناء الأسابيع القليلة المقبلة، سيعد الأمين العام تقارير مفصلة عن مسائل شتى عملا بالقرار الذي اتخذناه من فورنا. وستقدم تلك التقارير في مراحل مختلفة. المرحلة الأولى، وموعدها في غضون أيام قليلة، ستتطرق إلى الخضوع للمساءلة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وآليات تقديم التقارير، والميزانية والإدارة المالية. وفي المرحلة الثانية، في حزيران/يونيه، سيقدم الأمين العام تقريرا عن مسائل المشتريات والرصد والتقييم. والمرحلة الثالثة، في أيلول/سبتمبر، ستركز على الإصلاحات في إدارة الموارد البشرية.

ووفقا للإجراءات المعمول بها، ستنظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقارير أولا، ثم تنظر فيها اللجنة الخامسة. وستوفر التقارير للدول الأعضاء معلومات أساسية ضرورية بغية اتخاذ قرارات موضوعية عن مجالات مهمة لإصلاح الأمانة العامة والإصلاح الإداري.

وأحث جميع الوفود بقوة على أن تشارك بفعالية وبروح بناءة في عمل اللجنة الخامسة بشأن تلك المسائل، فضلا عن شتى المسائل الهامة، المتعلقة بالإدارة والمالية وإدارة الموارد البشرية، التي ستتناولها اللجنة الخامسة خلال عام ٢٠٠٦.

ثانيا، في ظل الرئاسة الماهرة للرئيسين المشاركين، السفير أكرم ممثل باكستان والسفير روك ممثل كندا، فإن

المشاورات غير الرسمية عن تقرير الأمين العام المعنون ”إصدار الولايات وتنفيذها: تحليل وتوصيات لتيسير استعراض الولايات“ تجري بصورة جيدة ووفقا للموعد المحدد. وقد سبق أن بدأ رئيسا مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإجراءات لإجراء استعراض للولايات كل في مجال اختصاصه. وطلبت إليهما أن يوائما، قدر المستطاع، برنامجي عملهما مع برنامج عمل الجمعية العامة وبرنامج عمل الاجتماع الذي عقدناه مع رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الشهر الماضي.

وقدم الرئيسان المشاركان برنامج العمل حتى نهاية حزيران/يونيه. وأتوقع أن يتسنى إحراز بعض النتائج الأولية بشأن استعراض الولاية في هذه الفترة، بمساعدة الأعضاء. وأناشد الدول الأعضاء أن تواصل تعاونها الوثيق مع الرئيسين المشاركين في هذه العملية.

ثالثا، يرمي الاستعراض الجاري لهياكل التنظيم والرقابة في الأمم المتحدة إلى تعزيز قدرة المنظمة على العمل بصورة جيدة والارتقاء إلى مستوى التطلعات العالية للدول الأعضاء. وسيستند الاستعراض إلى التقدم المحرز في تعزيز مهام الرقابة، بما في ذلك تطوير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، بغية مساعدة الجمعية العامة في الاضطلاع بمسؤولياتها في المراقبة.

وأعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكننا إحراز النتائج في تلك المسارات الثلاثة في المستقبل القريب. وتظهر التجربة الأخيرة أن الإصلاح ممكن. واتضح ذلك من قرارات الجمعية العامة لا عن المسائل التي ذكرتها آنفا فحسب – لجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان وهلم جرا – وإنما أيضا في إنشاء مكتب أخلاقيات، بمبادرة من الأمين العام، والمكتب بالطبع في طور العمل الآن.

بالإضافة إلى ذلك، سبق أن أجرى الأمين العام عددا من الإصلاحات بموجب السلطات المخولة إليه، مثل حماية الموظفين من الانتقام بسبب التبليغ عن سوء السلوك. وتلك كانت منجزات ايجابية فعلا، وكما قال رؤساؤنا في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”نشيد بما بذله الأمين العام ويبذله من جهود لتعزيز الإدارة الفعالة للأمم المتحدة والتزامه بتحديث المنظمة“ (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٦٣).

لقد قلت هذا مرات عديدة: إننا نواجه اختبارا لتعددية الأطراف. وإننا بحاجة إلى جعل الأمم المتحدة أقوى وأفضل تجهيزا لمواجهة المشاكل والاحتياجات الملحة في العالم من حولنا. ولتحقيق ذلك، يجب أن نعمل معا. فالعمل معا أقوى بكثير من العمل بمفردنا. ويجب أن نعمق الحوار في ما بين الوفود والمجموعات الأخرى في الأمم المتحدة. ويجب أن نصغي بعضنا إلى بعض، ويجب أن نكسب فهما أفضل لمواقف بعضنا بعضا، ويجب أن ننتقل من الاستقطاب إلى التعاون. ويجب تهيئة جو من الثقة والائتمان ويجب توجيه مساعينا. فهذا من مصلحتنا الجماعية ومصلحة الأمم المتحدة وشعوب الأمم المتحدة.

لذلك، أشجع كل الممثلين على الاتصال بزملائهم والبدء بمناقشة بناءة وتطلعية لما يجب أن نفعله لجعل هذه المنظمة – أممنا المتحدة – تعمل بصورة أفضل لفائدة شعوبنا. وإذا فعلنا ذلك بروح بناءة وهيأنا الظروف الصحيحة لإجراء مفاوضات مثمرة بحسن نية، فإنني آمل أن نرى نتائج ملموسة في إصلاح الأمانة العامة والإصلاح الإداري أثناء الأشهر المقبلة. ونقول ببساطة شديدة، هيا إلى العمل.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٣٥.

البند ١١٢ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(و) انتخاب سبعة أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام

مشروع القرار A/60/L.52

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، صنعت الجمعية العامة التاريخ. إذ أنها بإنشاء لجنة بناء السلام قررت أن تتخذ خطوة هامة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الحفاظ على السلم والأمن المستدامين. ولجنة بناء السلام هيئة ابتكارية الهدف منها مساعدة البلدان في سيرها على الطريق الشاق من الصراع العنيف إلى الانتعاش والتعمير والتنمية.

وتشكيل اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام مبين بوضوح في القرار ١٨٠/٥٠. وفي الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى (القرار ١/٦٠) قد اتخذ قادتنا قرارات بشأن مختلف فئات أعضاء اللجنة التنظيمية. وكما يتذكر الأعضاء، أعرب البعض خلال تلك المفاوضات عن قلق قوي من أن اللجنة تفتقر إلى الشرعية لأن الكثيرين لا يمكنهم أن ينتخبوا أو يختاروا له.

وقد أخذنا جميعنا تلك الحجة بجدية واتخذنا القرار الصعب بأن نفتح للمناقشة النص المتفق عليه للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي. واستحدثت فئة لتمكين الجمعية العامة من انتخاب سبعة أعضاء إضافيين من المناطق غير الممثلة تمثيلا كافيا في الفئات الأخرى للجنة التنظيمية، مما يعطي اعتبارا خاصا للبلدان التي مرت بتجربة الانتعاش بعد نهاية الصراع.

ومضت أكثر من أربعة أشهر منذ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وناقشنا التمثيل الإقليمي بشكل مستفيض في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الجمعية العامة على السواء.

لقد تأخر جدا اتخاذ القرار الذي يأذن ببدء تشغيل لجنة بناء السلام. إذ طلبت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي أن تبدأ اللجنة أعمالها في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأنا أسلم بالصعوبات التي واجهها الأعضاء أثناء مداولاتهم، وخصوصا لأن تكوين اللجنة مسألة مبتكرة. ويجب ألا يغرب عن بالنا أن أحد مقاصد اللجنة الرئيسية، وفقا لولايتها، يتمثل في ضم العناصر الفاعلة بغية تسخير الموارد وتقديم المشورة والاقتراحات بشأن استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع. ومن دواعي السرور أن الأعضاء في كل فئات اللجنة التنظيمية، أبدوا التزاما ومرونة على الرغم من الآراء التي أعرف أنهم يؤمنون بها إيمانا راسخا.

ومعروض على الأعضاء مشروع القرار A/60/L.52، المعنون ”انتخاب سبعة أعضاء في اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام“. ويستند مشروع القرار إلى الفقرات من ٤ (أ) إلى (هـ) و ٥ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠، وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥). وبصورة أكثر تحديدا، ينفذ مشروع القرار الفقرة ٤ (هـ) من القرار ١٨٠/٦٠، الذي يعطي الجمعية العامة ولاية لانتخاب سبعة أعضاء إضافيين، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل من المجموعات الإقليمية كافة في التكوين الكلي للجنة التنظيمية والتمثيل من البلدان التي شهدت انتعاشا في مرحلة ما بعد الصراع.

ويقوم توزيع المقاعد بين المجموعات الإقليمية الخمس على عمليات انتخاب واختيار في الفئات الأربع الأخرى المبينة في الفقرات من ٤ (أ) إلى (د) من القرار ١٨٠/٦٠ والمبلغة إلى الأمين العام وفقا لما يلي: رسالة من رئيس مجلس الأمن مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/٣، المعنون ”العضوية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام عملا بالفقرة ٤ (ب) من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)“ المتخذ في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ ورسالة من ميسِّر مجموعة

أكبر عشرة بلدان مساهمة ماليا في الأمم المتحدة مؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، ورسالة من ميسِّر مجموعة أكبر عشرة بلدان مساهمة بقوات مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦.

وستعمم الرسالتان الموجهتان من ميسري فئتي المانحين والمساهمين بقوات بصفتهما وثيقتين رسميتين للأمم المتحدة. وأنا أحيط علما بأن فئتي المانحين والمساهمين كلتيهما تتوقعان بعض التناوب بين أعضائهما، وأرحب بذلك. واسمحوا لي باغتنام هذه الفرصة لأشكر جميع من شارك في ذلك – مجلس الأمن ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وميسِّر مجموعة البلدان المساهمة بقوات وميسِّر مجموعة البلدان المانحة – على عملهم الدؤوب في سبيل تحقيق هذه النتيجة.

وستنتخب الجمعية العامة سبعة أعضاء لهذا العام، موزعين بين المجموعات الإقليمية الخمس كما يلي: مقعدان للدول الأفريقية؛ ومقعد للدول الآسيوية؛ ومقعد لدول شرق أوروبا وثلاثة مقاعد لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ولا يخصص مقعد لدول غرب أوروبا ودول أخرى.

وأفهم أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيجري انتخاباته في ١٢ أيار/مايو. وأقترح أن تجرى الانتخابات في الجمعية العامة بعد ظهر يوم ١٦ أيار/مايو. والدول الأعضاء مدعوة إلى إبلاغ الأمانة العامة بترشيحاتها قبل ١٦ أيار/مايو أو تأكيدها. وأفهم أن الأمانة ستعد قائمة بأسماء المرشحين لأغراض الإعلام.

وينص مشروع القرار على انطباق النظام الداخلي للجمعية العامة والممارسات المتبعة فيها لانتخاب أعضاء الهيئات الفرعية على انتخابات اللجنة التنظيمية.

وسيعمل الأعضاء المنتخبون لمدة سنتين قابلتين للتجديد، بدءا من يوم أول اجتماع تعقده اللجنة التنظيمية. وتم إدراج عنصر جديد في مشروع القرار مفاده أن مدة العضوية ستكون متداخلة، وأن يعمل عضوان منتخبان من مجموعتين إقليميتين مختلفتين يختاران بالقرعة في عملية الانتخاب الأولى، لفترة أولية مدتها سنة واحدة. وذلك من شأنه إتاحه الاستمرار وتفادي تغيير جميع الأعضاء من فئة الجمعية العامة في وقت واحد. وسيكون هؤلاء الأعضاء الذين يعملون لفترة سنة واحدة فحسب مؤهلين للانتخاب لفترات لاحقة مدة كل منها عامان.

وسيسمح مشروع القرار للجمعية العامة بإجراء استعراض سنوي لتوزيع مقاعدها استنادا إلى التغييرات التي تحدث في عضوية الفئات الأخرى في اللجنة التنظيمية. ففي نهاية الأمر، كما يتذكر الأعضاء، استحدثت فئة الجمعية العامة لتوفير تمثيل متوازن من المجموعات الإقليمية كافة، وبهذا يتسنى ضمان شرعيتها.

أخيرا، أود التشديد على أن التمثيل من كل المجموعات الإقليمية في التكوين الكلي للجنة التنظيمية لا يشكل المعيار الوحيد لفئة الجمعية العامة. وستشكل البلدان التي مرت بفترات انتعاش صعبة في مرحلة ما بعد الصراع رصيدا خاصا لعمل لجنة بناء السلام. وأنا على ثقة بأن الجمعية العامة ستأخذ ذلك بعين الاعتبار عند انتخاب أعضاء اللجنة التنظيمية.

ختاما، اسمحوا لي أن أشكر الجمعية على العمل الذي كان شاقا فعلا بالنسبة لنا جميعا، فضلا عن تعاونها معي ومع مكتبي ودعمها لنا. وسنترك وراءنا قريبا عملية تشكيل لجنة بناء السلام. ودعونا الآن نركز على العمل الهام المتمثل في التحضير للاجتماع الأول للجنة التنظيمية، وما هو أكثر أهمية، التحضير للاجتماع الأول للبلدان المعينة. وكما قلت مرارا، يجب دائما أن يمر عملنا في الأمم المتحدة باختبار ميداني. ويحدوني أمل قوي في أن تمر لجنة بناء السلام بذلك الاختبار الميداني قبل نهاية الدورة الستين. ونحن مدينون بذلك

لجميع الذين يحتاجون حاجة ماسة إلى الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع.

ونشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/60/L.52. وقبل أن أعطي الكلمة لممثلة كولومبيا شرحا للموقف قبل البت في مشروع القرار، هل لي أن أذكّر الوفود بأن البيانات التي يُدلى بها تعليلا للتصويت أو شرحا للموقف تقتصر مدتها على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة هولغوين (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وقد شاركت مجموعتنا بنشاط في عملية المشاورات التي أنشأت لجنة بناء السلام. ونكرر التزامنا بتلك المبادرة وتنفيذها.

ونأسف لعدم انعكاس اقتراح دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في مشروع القرار المعروض علينا اليوم. ونود الإعراب عن قلقنا البالغ لأن هذه المبادرة النبيلة قد انتقصت أهميتها وأنها لا تشمل حق كل دولة عضو في المشاركة على قدم المساواة.

بعد شهور عديدة من المناقشات، يتجلى لنا اليوم أن لجنة بناء السلام هيئة تابعة للأمم المتحدة لا تعكس مبدأ التمثيل الإقليمي العادل. وكما ألمح البعض، ستكون اللجنة هيئة تتألف أساسا من المانحين والمساهمين بقوات. وفي هذه المناسبة أغفل مبدأ التمثيل الإقليمي العادل المعمول به في الهيئات الأخرى. ونحن نتساءل عما إذا كان ذلك يمثل اتجاه هذه المنظمة في المستقبل، وعما إذا كان ينبغي لنا العمل جاهدين للعودة إلى مبادئ وممارسات المشاركة في الهيئات الفرعية.

ومن المهم عدم خلق آمال زائفة تسفر عن مناقشات لا تفضي إلى تعزيز التفاهم داخل المنظمة. ونحن على ثقة من أنه من المفيد بالنسبة للمنظمة استعراض مسألة التشكيل في المستقبل، لأن خبرات وإسهامات كل المناطق ستكون قيِّمة لسير عمل لجنة بناء السلام سيرا صحيحا. وتكرر دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التأكيد على أنه لا بد من أخذ الخبرة المكتسبة في حالات ما بعد الصراع في الحسبان.

وبالنسبة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يكتسي مبدأ التمثيل الإقليمي العادل أهمية أساسية في تعزيز تعددية الأطراف العالمية. وفي إطار المشاورات التي أشرت إليها، نشدد على ضرورة التمثيل المتوازن في التكوين الكلي للجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام. وقد أشار الرئيس إلى مفهوم التمثيل المتوازن أثناء اتخاذ القرار ١٨٠/٦٠، عندما أقر بأن التمثيل المتوازن بين كل المجموعات الإقليمية عامل يضمن شرعية اللجنة.

وكما قلتم لنا، السيد الرئيس:

”أخيرا، ومن أجل وجود تمثيل متوازن من جميع المجموعات الإقليمية، وبالتالي لضمان الشرعية، ستنتخب الجمعية العامة سبعة أعضاء إضافيين“.
(A/60/PV.66، الصفحة ٣)

ونود أيضا أن نعرب عن قلقنا إزاء تقليص الحيز الممنوح لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا في هذه القضية المحددة فحسب، وإنما أيضا في ما يتعلق بمجالات الإصلاح الأخرى. والمبدآن اللذان ينبغي أن يوجهانا هما الاشتمالية والتمثيل الجغرافي العادل لجميع المجموعات الإقليمية.

وفي ذلك السياق، نود أن ننوه بأن فئة الجمعية العامة أنشئت لكفالة تمثيل أكثر توازنا للمجموعات الإقليمية بغية كفالة التمثيل العادل في اللجنة والشعور بالانتماء إليها.

لذلك نعتقد أن نقص تمثيل المجموعات الإقليمية في التشكيل العام يجب أن توليه الجمعية العامة الاعتبار في انتخاب أعضاء اللجنة التنظيمية. وهذا هو تفسيرنا للفقرة الرابعة من الديباجة وللفقرتين ٢ و ٨ من المنطوق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/60/L.52.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/60/L.52. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.52؟

اعتمد مشروع القرار A/60/L.52 (القرار ٦٠/٢٦١).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببياناتهم تعليلا للموقف من القرار المتخذ من فوره.

السيد ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): الولايات المتحدة سرّها أن تنضم إلى توافق الآراء اليوم تأييدا للتدابير البارزة المتخذة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والآن في الجمعية العامة، لوضع إجراءات من أجل اختيار ممثلين للجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام.

لقد تطلب الوصول إلى هذه المرحلة دبلوماسية دقيقة ومراعاة المصالح المتعددة وقدرا من المساومة في محادثات مباشرة لا تحصى عمل فيها ممثلو جميع المناطق معا. وكانت الولايات المتحدة مشاركا نشيطا فيها.

كان أمد العملية طويلا، وعبرت النتائج عن حلول توفيقية. ونلاحظ بصورة خاصة في ذلك الصدد تطلع جاراتنا دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الحصول على تمثيل معزز في السنوات القادمة. والولايات المتحدة تؤيد ذلك التطلع وكذلك التعديلات التي يمكن إجراؤها سنويا أو مرة كل سنتين لتغيير التشكيل العام للجنة التنظيمية بغية جعلها مقبولة وفعالة بأكبر قدر ممكن.

ونشدد أيضا بصورة خاصة على المساهمة المحتملة للدول التي مرت بمرحلة التعافي بعد انتهاء الصراعات. والقرار الذي اتخذناه من فورنا يعزز تلك النية.

إننا الآن بحاجة إلى المضي قدما وبسرعة للنهوض بلجنة بناء السلام وتشغيلها. إن الهيئة التي أنشأناها هي نتيجة واعدة لإصلاح الأمم المتحدة. وإن نوعية الأعضاء الذين سنختارهم واختلاف المهارات والتجارب والآثار التي سيقدمونها ستكون حاسمة بالنسبة لهدفنا المتبادل في تحقيق الاستقرار في البلدان الخارجة من الصراع.

والنظام الداخلي للجنة بناء السلام يجب أن يصمم للتعجيل في إحراز النتائج، وتجنب المناقشات الملتوية وازدواجية الجهود، والتركيز على عمل لجان كل بلد بعينه وتوصياتها.

السيد كابوما (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الأفريقية بعد اتخاذ الجمعية العامة القرار الإطاري بانتخاب سبعة أعضاء للجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام.

اسمحوا لي في البدء أن أحييكم، السيد الرئيس، وأحيي كل من يسر بطريقة أو بأخرى اتخاذ هذا القرار. إننا مدينون لهم جميعا بالامتنان الكبير.

من الضروري أن نذكّر بأنه في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥، قرر رؤساؤنا إنشاء لجنة بناء السلام وبأنه ينبغي أن تباشر عملها في وقت لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وتبعا لذلك، اتخذت الجمعية العامة القرار ٦٠/١٨٠ بشأن لجنة بناء السلام، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

لقد استغرقت الجمعية العامة أكثر قليلا من أربعة أشهر لاتخاذ هذا القرار التمكيني، الذي سيؤدي إلى تفعيل لجنة بناء السلام. والمجموعة الأفريقية، على غرار الآخرين، مسرورة حقا باتخاذ القرار. إلا أننا نود في ذلك الصدد أن ندلي ببعض الملاحظات عن بعض من أحكامه.

لئن كنا نحيط علما بالفقرة ٨ من المنطوق، التي تنص على أن هذه الانتخابات لا تشكل سابقة للانتخابات المقبلة وأن توزيع المقاعد حسبما هو محدد في الفقرة ٢ من المنطوق سيجري استعراضه سنويا، استنادا إلى التغييرات في عضوية الفئات الأخرى، فإن المجموعة الأفريقية تود أن ترى في المستقبل تمثيلا جغرافيا أكثر عدلا، يمنح أفريقيا ما لا يقل عن سبعة مقاعد.

وينبغي ذكر أن التمثيل الأفريقي في فئة مجلس الأمن سيكون لمجرد سنة واحدة، نظرا لخروج جمهورية تترانيا المتحدة من المجلس في نهاية هذا العام. ونأمل إيمانا صادقا أن ينظر كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بعين القبول في انتخاب دولة أفريقية عضو أخرى تحل محل جمهورية تترانيا المتحدة في فئة مجلس الأمن، أو أن يجدا بالفعل بديلا في الفئات الأخرى.

إن المجموعة الأفريقية توجه هذا النداء الصادق على ضوء خلفية إنشاء لجنة بناء السلام للتعامل مع حالات الصراع العالمي. وفي ذلك الصدد، ليس من المبالغة القول إن للقارة الأفريقية حصة لا تحسد عليها من الصراعات في العالم – حصة كبيرة حقا. لذلك نرى أن من الطبيعي أن تمنح أفريقيا اعتبارا خاصا.

وبالنسبة إلى الفقرة ٢ من المنطوق، تود المجموعة الأفريقية أن تنوه بأنه إذا قدمت منطقة ما العدد الدقيق للمرشحين الذين تم الاتفاق عليهم، فليس ثمة حاجة إلى إجراء انتخابات، ولكن بدلا من ذلك ينبغي اعتبار هؤلاء الأعضاء أنهم قد اختيروا على النحو الواجب.

في الختام، طرحنا هذه الملاحظات واضعين في الاعتبار التنازلات والحلول التوفيقية التي يسرت للجمعية العامة اتخاذ هذا القرار الإطاري. وقد أظهرت المجموعة الأفريقية على نحو ملائم، أثناء المشاورات المطولة، التزامها باتخاذ هذا القرار. لذلك نتطلع قدما بنفس القدر من الالتزام والحماس إلى تفعيل لجنة بناء السلام. وسنظل يحدونا وطيد الأمل بأن تترك اللجنة في الواقع أثرا على البلدان التي تحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي في معالجة حالات ما بعد الصراع.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، ترحب فرنسا باتخاذ القرار الذي قدمتموه لنا بتوافق الآراء. إن هذا القرار يمهد الطريق أمام إنشاء اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام. ويود وفدي أن يشكركم بصورة خاصة على الدور الحيوي الذي اضطلعتم به أنتم وزملاؤكم في تحقيق هذه النتيجة الناجحة.

لقد تطلب تحقيق هذا الأمر عدة أشهر من الجهود التي بذلها الجميع بلا استثناء، لأن الدول الأعضاء أعربت عن رغباتها العديدة في الانضمام إلى عضوية اللجنة. وكل تلك الرغبات كانت، بالطبع، مشروعة.

وأعتقد أننا أحرزنا أفضل نتيجة ممكنة، لأنه تعين علينا أيضا أن نضع نصب أعيننا الحاجة الشاملة إلى المحافظة على الطابع الأصلي للجنة. وكما نعلم، فإن إحدى النقاط الأساسية للجنة بناء السلام، التي ستضمن فعاليتها بالنسبة للبلدان الخارجة من الصراع، تتصل بتكوينها الفريد، الذي يستند، في جملة أمور، إلى مشاركة الدول الأعضاء التي في وسعها أن تسهم بطريقة أو بأخرى إسهاما كبيرا بالمعنى الهيكلي.

ولكنني أود أن أستجيب لبعض الشواغل التي تم الإعراب عنها. تعتبر فرنسا أن جميع المجموعات الإقليمية

بدون استثناء تستحق أن تتمثل دولها الأعضاء تمثيلا عادلا في اللجنة التنظيمية. وبطبيعة الحال، ينطبق ذلك على بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي شهد العديد منها حالات ما بعد انتهاء الصراع، ويقدم العديد منها مساعدة معترفا بها في ذلك المجال. ونحن مقتنعون بان مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لديها إسهام كبير تقدمه للجنة بناء السلام. وبالتالي تعتزم فرنسا تأييد ترشيح عضو من تلك المنطقة في المناسبة المقبلة لملء المقعدين الشاغرين في اللجنة التنظيمية المخصصين للدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن. وأود أن أضيف أنه غنى عن القول برأينا أن المقعد الذي ستخليه جمهورية تترانيا المتحدة في نهاية العام ينبغي أن يشغله بلد آخر يمثل أفريقيا.

ولا بد أن تتمثل أولويتنا العاجلة في الإطلاق الناجح للجنة بناء السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، من الأهمية بمكان للجنة التنظيمية، حالما يتم انتخاب جميع أعضائها، أن تحسم بسرعة المسائل الإجرائية الأولية الأساسية للتشغيل العملي للجنة بناء السلام. وخلال الأسابيع القليلة المقبلة، ينبغي أن تتمكن اللجنة التنظيمية بالتالي من تحديد الحالات الأولى التي يتعين إدراجها في جدول أعمال لجنة بناء السلام، بحيث تتمكن لجنة بناء السلام من تكريس نفسها بدون مزيد من الصخب لتقديم الدعم المتوقع للبلدان الخارجة من الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للموقف.

أود أن أدلي ببعض التعليقات غير الرسمية الموجزة. لقد ذكرت في بياني الافتتاحي بشأن هذا البند أن لجنة بناء السلام ستساعد البلدان على المضي على الطريق الشاق المؤدي من الصراع العنيف إلى الإنعاش وإعادة التعمير والتنمية. وأعتقد أننا جميعا نسلم بأننا أيضا قطعنا طريقا شاقا في التوصل إلى نتيجة لمناقشاتنا بشأن القرار الذي اتخذ من فوره. وقد أعربت بالفعل عن شكري لتعاون الأعضاء.

من المؤلم والعسير دائما أن يتخذ المرء قرارات متعلقة بالمؤسسات. وليس من قبيل الصدفة أن أكثر مفاوضاتنا الصعبة والمعقدة كانت بشأن إصلاح المؤسستين الرئيسيتين اللتين أجرينا مفاوضات بشأنهما وهما: لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. وينبغي أن ندرك أنه من الطبيعي أن نجري تلك المناقشات الشاقة حينما يتعلق الأمر بتشكيل مؤسسات جديدة.

ومرة أخرى، أشكر الأعضاء على تعاونهم. ولنتذكر أننا قلنا بوضوح شديد، في نهاية اتخاذ القرار اليوم، وعلى النحو الذي لاحظه العديد من المتكلمين اليوم، أن توزيع المقاعد سيستعرض سنويا، على الأقل بغية إيلاء الاعتبار الواجب لتمثيل جميع المجموعات الإقليمية في التكوين الشامل للجنة التنظيمية.

والآن، أحث على أن نتطلع إلى المستقبل مرة أخرى، بروح مناقشاتنا السابقة بشأن إصلاح الإدارة والأمانة العامة. وعلينا أن نتطلع إلى الأمام وأن نركز على تشكيل اللجنة التنظيمية، وعلى اتخاذ قرارات سريعة بشأن لجنة بناء السلام الخاصة بالبلدان: وذلك، كما قلت في ملاحظاتي الاستهلالية، هو موضع الاختبار الذي سنكون فيه. ويكمن الاختبار في الوقائع: لقد عدت من فوري من أفريقيا، وأشهد حاجة ماسة في تلك القارة وفي الأجزاء الأخرى من العالم إلى لجنة بناء السلام بوصفها حفازا يمكِّننا من إنجاز العمل الذي يتعين علينا أن نقوم به، وهو ألا نتخلى عن بلد مر بحالة صراع.

إننا ندفع ثمنا باهظا للتخلي عن هذه الصراعات حينما تختفي كاميرات شبكة سي إن إن. ويتعين علينا أن نتأكد من أننا موجودون هناك لعمليات إعادة التعمير

والإنعاش والتنمية والمصالحة وإنشاء المؤسسات، بحيث لا تندلع الصراعات مرة أخرى. وهناك إحصاءات مأساوية تظهر أن الصراعات تندلع في ظرف خمس سنوات بعد انتهائها لأننا لا نبقى بعد ذلك هناك. والآن، مع وجود لجنة بناء السلام في الميدان، سنتمكن من أن نشكل حفازا للعمل، العمل ليس من جانب أمم متحدة أفضل وأكثر تنسيقا فحسب، بل أيضا من جانب المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص: جميعا في تعاون وثيق في ظل قيادة الدول المعنية ومع احترام السيادة. وهذه خطوة نوعية إلى الأمام بالنسبة للأمم المتحدة؛ ويمكن أن تعني انه سيكون لمجلس الأمن عمل قليل يقوم به في المستقبل.

لذلك، فلننظر الآن إلى الأمام. لقد أجرينا مناقشة مؤلمة وصعبة، خلفناها وراءنا؛ وآن الأوان الآن لنثبت أن لجنة بناء السلام يمكن أن تحدث فرقا بالنسبة لجميع الأشخاص الموجودين هناك الذين عانوا خلال الصراع والذين هم الآن بحاجة إلى المشورة من أعضاء اللجنة التنظيمية، ولكن قبل كل شيء من الأشخاص الذين سيعملون في لجنة بناء السلام الخاصة بالبلدان: وذلك هو المكان الذي سنحدث فيه فرقا.

في نهاية المطاف وصلنا إلى مقصد واحد على هذا الطريق الشاق، وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (و) من البند ١١٢ في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.